

ميثاق المسؤولية المجتمعية للمقاولات للاتحاد العام لمقاولات المغرب



بصفتنا عضو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

- نلتحم بأهداف التنمية المستدامة وملتزم بالعمل على تفعيلها بكل مسؤولية واستمرارية في إطار أنشطتنا الاقتصادية وعلاقاتنا الاجتماعية وبشكل عام في مساهمتنا في خلق الثروات.
- نمارس مسؤوليتنا الاجتماعية في إطار قراراتنا الاستراتيجية وفي عملياتنا اليومية. ونقبل بعرضها عبر معلومات صادقة نقوم بالإعلان عنها بشكل مناسب لكل الأطراف المعنية.
- نلتزم باحترام وتفادي المساس بالحقوق وبواسطة جميع وسائلنا، نمي الحقوق الأساسية والانتظارات الشرعية لأصحاب المصلحة. نسهر على الأخذ بعين الاعتبار مصالحهم المادية والمعنوية كلما قد يتأثرون ويمكنهم التأثير بتصرفاتنا في مجال التسيير أو بأنشطة المقاولات التي نسيرها أو التي نتعامل معها.
- نعمل وبشكل متواصل على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع احترام قواعد الأخلاقيات والشفافية.

في هذا الإطار، نلتزم أساساً بـ :

1. احترام حقوق الإنسان

- تزويد المساعدين بمعلومات محددة حول شروط ووسائل تقييمهم المهني وكذا طرق الطعن الداخلية واضحة وعادلة بخصوص الآراء والقرارات التي تعينهم؛
- التحسين المستمر لأوضاع ومحتوى الحوار الاجتماعي؛
- تفادي استغلال العقود الغير معهود بها أو الهشة؛
- القيام بعمليات إعادة الهيكلة أو الغلق بعد إنذار ممثلي الأجراء والسلطات المعنية بالأمر خلال آجال معقولة، التعاون مع الأطراف المعنية من أجل التخفيف من عواقبها الاجتماعية وتسهيل خلق أنشطة مستدامة.
- احترام العمل الجمعي وممارسة الحق النقابي؛
- منع كل أشكال التمييز وتشجيع تكافؤ الفرص والتنوع لاسيما لفائدة الفئات الهشة والفئات الضعيفة التمثيل، بما فيها فئة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- العمل على النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء من خلال الحد من القيود التي تعوق الارتقاء المهني للنساء داخل المقولة؛
- الامتناع عن اللجوء المباشر أو غير المباشر لتشغيل الأطفال دون 15 سنة؛
- تشجيع المفاوضة الجماعية وتفادي نزاعات الشغل وبذل كل الجهود لتسويتها بطريقة سلمية.

3. الحفاظ على البيئة

- وضع سياسة بيئية مع إطار يهدف للحد من آثار أنشطة المقولة على البيئة، وتعزيز التواصل والتعاون مع الفاعلين العموميين والمؤسستين والمحليين والجمعويين والساكنة المجاورة؛
- مكافحة التغيرات المناخية من خلال القياس المنتظم لآثار أنشطة المقولة ولاسيما انبعاثات الغازات الدفيئة قصد الحد منها. تقييم مدى تكيف أنشطة المقولة مع التغيرات المناخية مع تطويرها عند الحاجة؛
- الاستخدام الرشيد للموارد ولاسيما منها الماء والطاقة والمواد الأولية، والحد من الانبعاثات الملوثة، والتقليل من إنتاج النفايات مع إعادة تدويرها وتثمينها؛
- تشجيع النجاعة الطاقية واستخدام الطاقات المتجددة؛
- تقييم وتقليل آثار المشاريع الاستثمارية على البيئة؛
- تحديد خطط استعجالية تهدف إلى التفادي والتخفيف من الأضرار الناتجة عن الحوادث التي تلحق بالبيئة أو السلامة أو الصحة.

2. التحسين المستمر لظروف التشغيل والعمل والعلاقات المهنية

- تطوير الكفاءات وأهلية تشغيل الأجراء وتشجيع التكوين والإتقان المهني؛
- الاحترام الصارم للواجبات القانونية المتعلقة بالتصريح بجميع الأجراء لدى الهيئات المكلفة بالضمان والحماية الاجتماعية؛
- ضمان شروط النظافة والسلامة لجميع المساعدين تتوافق على الأقل مع القوانين المعمول بها، وفي جميع الحالات، بنيات تحتية صحية لائقة؛
- الاحترام الصارم للتشريعات الخاصة بحوادث الشغل والأمراض المهنية، مع إيلاء اهتمام خاص لطب الشغل والنهوض بجودة الحياة في مكان العمل؛

4. تفادي الرشوة

- الامتناع عن أي سلوك يقتضي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتقديم وعد أو عرض أو طلب أو منح تسديدات غير مشروعة أو امتيازات غير مستحقة من أجل الحصول أو المحافظة على صفقة أو أي امتياز غير قانوني أو شرعي؛
- عدم عرض أو قبول دفع تسديدات أو عمولات غير معلنة أو هدايا لأعوان عموميين أو خواص أو أقربائهم مقابل الحصول أو تغيير عقد السلع أو الخدمات؛
- إبراز بوسائل ملائمة مبادئ وعمل المقابلة ضد الرشوة والابتزاز؛
- تحسيس الأجراء بخصوص الإجراءات التي تتخذها المقابلة لتفادي الرشوة والابتزاز وتشجيع الأجراء على احترام هذه المقتضيات عبر إعلام مناسب وبرامج تكوين وإجراءات تأديبية.

7. احترام مصالح الزبناء والمستهلكين

- الحرص على سلامة المنتجات والخدمات وكذا صحة المستهلكين؛
- تقديم معلومات دقيقة وواضحة حول مكونات السلع والخدمات وسلامة استخدامها وصيانتها وتخزينها وإلغائها بصيغة في متناول المستهلكين تمكنهم من اتخاذ القرار عن علم؛
- تحديد إجراءات شفافة وفعالة تضمن للمستهلكين أخذ شكاياتهم بعين الاعتبار وإيجاد حل سريع وأمين للنزاعات؛
- تفادي التصريحات الإعلانية الكاذبة وكذا الإغفال والممارسات الخادعة والمضللة وغير النزيهة؛
- احترام الحياة الخاصة للزبناء والمستهلكين وحماية بياناتهم الشخصية.

5. احترام قواعد المنافسة الشريفة

- عدم إصدار فواتير ناقصة عن قيمتها الحقيقية؛
- عدم التزييف؛
- عدم إبرام أو تنفيذ اتفاقات تهدف إلى :
 - فرض أئمة أو تقديم عروض مدبرة أو وضع قيود على الإنتاج؛
 - المشاركة في تقاسم الصفقات من خلال توزيع الزبناء، والمزودين، والمناطق الجغرافية، وفروع الأنشطة.

8. تشجيع المسؤولية المجتمعية للمزودين والمناولين

- الحرص على احترام حقوق الإنسان في سلسلة توريد المقابلة واعتماد المبدأ التالي كمعيار للمشتريات: نزاهة حسابات المزودين والمناولين لدى هيئات الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وحماية سلامة أجراءهم واحترام السن الأدنى للتشغيل؛
- تقديم مساعدة تقنية للذين يستوفون الشروط سالفة الذكر والتعاون معهم لإقامة علاقات تعاقدية مستدامة مع احترام قواعد المنافسة؛
- احترام الالتزامات التعاقدية إزاء المزودين والمناولين، لاسيما منها تلك المتعلقة بأجال الأداء.

6. تعزيز شفافية حكامه المقابلة

- إنجاز محاسبة صادقة تعكس مجموع أنشطة المقابلة وممتلكاتها؛
- التأكد من أن تركيبة هيئات التسيير تمكنها من القيام بدور المراقبة مع الحرص على توفر الخبرة والتنوع والحياد والتواجد والاستقلالية لدى الأعضاء؛
- التأكد من تمكن هيئات التسيير من ممارسة صلاحياتها الكاملة واتخاذها للقرارات بطريقة موضوعية ومتوازنة، مع مراعاة مصلحة المقاولات انطلاقاً من منظور النمو المستدام؛
- دعم آليات الرقابة الداخلية، توسيع حقول مراجعة المخاطر عبر التدقيق والتصديق المستقل عن الحسابات ورفع الخلاصات لذا الأجهزة المكلفة بالقرار والرقابة؛
- وضع أنظمة موضوعية لتعيين وتقييم ودفع أجر المسيرين حسب معايير موضوعية قابلة للقياس؛
- التعامل مع جميع المساهمين في المقابلة على قدم المساواة ومدعمهم بانتظام بمعلومات موثوقة ودقيقة بشأن نتائج المقابلة وآفاقها، مع ضمان حقهم في التصويت.

9. تعزيز الالتزام تجاه المجتمع

- تحديد قضايا المصلحة العامة التي تدعمها المقابلة ومؤازرة الجمعيات التي تعمل في نفس الاتجاه، ولاسيما من خلال تشجيع رعاية كفاءات الأجراء؛
- المساهمة في التنمية البشرية والاقتصادية للجماعات المجاورة للمقابلة وتحسين معيشة الساكنة؛
- تشجيع التشغيل المحلي وتكوين الأجراء التابعين لمناطق وأماكن تواجد المقابلة؛
- تسهيل الاستفادة من منتجات وخدمات المقابلة ذات مصلحة عامة؛
- المساهمة في أي مبادرة ذات طابع وطني أو محلي مكرسة للوقاية أو التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية أو الاختلالات الأيكولوجية أو الأمراض، محاربة الفقر وكذا تهميش الشباب من خلال تحسين قدراتهم لولوج سوق العمل وتشغيلهم ومكافحة الأمية واللامساواة في التنمية الجهوية وبشكل عام تشجيع الثقافة والفنون والمعرفة.